

Distr.
GENERAL

A/52/300
26 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون

البند ١٠٧ من جدول الأعمال المؤقت*

النهوض بالمرأة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى الجمعية العامة التقرير المتعلق بأنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الذي أعد عملاً بقراري الجمعية العامة ١٢٥/٣٩ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤ و ١٦٦/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥.

المرفق

التقرير المتعلق بأنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي
للمرأة لعام ١٩٩٦

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	١- ٤	أولا - مقدمة
٣	٥- ٢٢	ثانيا - البرنامج
٣	٥- ٧	ألف - لمحة عامة
٤	٨- ١١	باء - برنامج التمكين الاقتصادي
٦	٢٠- ١٢	جيم - برنامج التمكين السياسي
٧	٢٢- ٢١	دال - الاتصالات والعلاقات الخارجية
٨	٢٤- ٢٣	ثالثا - إقامة شراكات داخل منظومة الأمم المتحدة
٩	٢٨- ٢٥	رابعا - الإدارة المالية
٩	٢٧- ٢٥	ألف - الدخل
٩	٢٨	باء - إعادة إقرار طريقة الاحتياطي التشغيلي والتمويل الجزئي للصندوق
١٠	٢٨- ٢٩	خامسا - الرد على التقييم الخارجي واستراتيجية الصندوق وخطة أعماله ..
١٠	٣١- ٢٩	ألف - الرد على التقييم الخارجي
١٠	٣٣- ٣٢	باء - الاستراتيجية وخطة الأعمال
١١	٣٨- ٣٤	سادسا - متابعة المؤتمرات العالمية
١٢	٥٨- ٣٩	سابعا - دور صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في القضاء على العنف ضد المرأة

أولا - مقدمة

١ - يتضمن هذا التقرير استعراضا ومعلومات مستكملة عن برنامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ويشرح المبادرات التي اضطلع بها الصندوق في عام ١٩٩٦. وهو يلقي الضوء أيضا على استجابة الصندوق لتوصيات التقييم الخارجي له، ويقدم ضمن ذلك لمحة عامة عن الاستراتيجية الجديدة وخطة العمل الجديدة التي جاءت إلى حد ما نتيجة لهذا التقييم. ويبين التقرير أيضا الخطوط العريضة لأعمال متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين في عام ١٩٩٥ وما يتعلق بقرار الجمعية العامة ١٦٦/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٢ - وقد أناطت الجمعية العامة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في قرارها ١٢٥/٣٩ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بولاية الاضطلاع بدور ابتكاري وحساس في تعزيز تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وتتمثل ولاية الصندوق فيما يلي: (أ) دعم الأنشطة الابتكارية والتشغيلية التي تعود بفائدة على المرأة، بما يتمشى مع الأولويات الوطنية والاقليمية؛ (ب) العمل كعنصر حفاز بهدف ضمان مشاركة المرأة على النحو المناسب في الأنشطة الإنمائية الرئيسية؛ (ج) الاضطلاع بدور ابتكاري وحفاز فيما يتصل بجهاز الأمم المتحدة للتعاون الانمائي.

٣ - وقد أكدت الفقرة ٣٣٥ من منهاج العمل الذي اعتمدته المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة على هدف الصندوق المائل في زيادة الخيارات والفرص المتاحة لتمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا في البلدان النامية، ولا سيما المرأة التي تعيش في فقر، لكي تستطيع المساهمة بمزيد من الفعالية في تنمية مجتمعتها وبلدها والاستفادة من هذه التنمية.

٤ - وعمل الصندوق في البلدان النامية في مناطق أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، منذ إنشائه. وتشاور في عام ١٩٩٦ مع مكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة ليتأكد مما إذا كانت ولايته تشمل العمل المتعلق بتمكين المرأة في منطقة أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة. وبناء على مشورة مكتب الشؤون القانونية، أيدت اللجنة الاستشارية للصندوق التوسع بأعمال الصندوق لتشمل تلك المنطقة. والصندوق عاكف الآن على إعداد برامج في شرقي ووسط أوروبا والبلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة.

ثانيا - البرنامج

ألف - لمحة عامة

٥ - زود منهاج عمل بيجين الصندوق بطاقة ووجهة جديتين، إذ مهد له الطريق ليجد مكانه الخاص كمنظمة استراتيجية ضمن منظومة الأمم المتحدة توفر الدعم التقني والاستشاري لتحقيق تمكين المرأة

اقتصاديا وسياسيا. وتحول الصندوق في عام ١٩٩٦ عن نهجه التقليدي نسبيا، كمنظمة عريضة القاعدة تقدم "المنح"، نحو منظمة توفر الدراية والدعم استراتيجيا وتقنيا كعنصر حفاز ووسيط، داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الحكومات والمنظمات النسائية، في إدارة وتحقيق التنمية المراعية للفروق بين الجنسين.

٦ - وتحقيقا للقدر الأمثل من التركيز والفعالية في البرامج، يصب الصندوق تركيزه على ثلاثة مجالات مواضيعية ضمن مجالات التمكين السياسي والاقتصادي، وهي: (أ) تعزيز القدرة الاقتصادية للمرأة كمباشرة أعمال حرة وكمنتجة، ولا سيما في سياق جداول الأعمال التجارية الجديدة وظهور تكنولوجيات جديدة؛ (ب) مراعاة نوع الجنس في الحكم والقيادة بما يزيد من مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار التي تشكل حياتها وتستجيب لاحتياجات وحقائق أسباب عيشها وعيش مجتمعاتها؛ (ج) تعزيز الاعتراف بحقوق المرأة وبقدرتها على ممارسة تلك الحقوق، والقضاء على العنف ضد المرأة لتيسير مشاركتها الكاملة في مجتمعها.

٧ - ويستخدم الصندوق في سعيه الى تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا خمس استراتيجيات، هي: (أ) بناء القدرة والقيادة لدى المنظمات والشبكات النسائية للدعوة الى تنمية تراعي الفروق بين الجنسين؛ (ب) الاضطلاع بأنشطة في مجال الدعوة لتمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا في أوجه النشاط الرئيسية ولتعزيز الدعم السياسي والمالي للمرأة؛ (ج) تيسير الشراكات الفعالة بين المنظمات النسائية والحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص؛ (د) الاضطلاع بمشاريع نموذجية وإرشادية لترويج انتشار الأنشطة التي تعود بالفائدة على المرأة؛ (هـ) توثيق ونشر المعلومات عن أفضل الممارسات وعن الدروس المستفادة.

باء - برنامج التمكين الاقتصادي

٨ - لا بد لتمكين المرأة اقتصاديا من أن تكون لديها فرصة الوصول إلى وسائل كسب العيش على أساس مستدام وإمكانية التحكم بهذه الوسائل وجني الفوائد المادية من الوصول إليها والتحكم بها. وهكذا، يوسع التمكين الاقتصادي نطاق الهدف السابق للصندوق المائل في زيادة إمكانية وصول المرأة إلى كسب الدخل ويبحث عن فوائد مستدامة لأجل أطول، من حيث إحداث تغييرات في علاقات السلطة (على مستويات الأسرة المعيشية والمجتمع والسوق) وفي السياسات والتشريعات التي تعوق اشتراك المرأة في التنمية الاقتصادية وفي جني فوائدها.

٩ - وفي عام ١٩٩٦، كان لدى برنامج الصندوق للتمكين الاقتصادي برنامجان فرعيان هما: العولمة وإعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي، ويركز على التجارة والتكنولوجيات الجديدة؛ وأسباب العيش المستدامة، بما في ذلك إقامة المشاريع التجارية وإدارة الموارد الطبيعية.

العولمة وإعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي

١٠ - واصل الصندوق في عام ١٩٩٦ ما درج عليه من الجمع بين صانعي القرار والمنظمات النسائية والقطاع الخاص وذلك في سلسلة من المحافل الإقليمية لمناقشة أثر العولمة، ولا سيما السياسة التجارية،

على استدامة أسباب عيش المرأة، كما واصل وضع الاستراتيجيات والبرامج التي يمكن للنساء والمنظمات النسائية من خلالها تحسين فهمهما لعمليات صنع السياسة التجارية على الصعد المحلية والإقليمية والعالمية وتخطيط التدخل الفعال في تلك العمليات بما يعود بالفائدة على المرأة. ويدرك الصندوق أن من الأهمية بمكان أن يكفل للمرأة، من خلال زيادة فرص وصولها إلى التدريب على المهارات غير التقليدية وإلى الموارد الاقتصادية وأسواق الصادرات الجديدة، التمتع بالقدرة على التخفيف إلى أقصى حد من المخاطر التي تنجم عن العولمة وتحرير التجارة وعلى الزيادة إلى أقصى حد من الفرص التي تتاح بفضلها. ويذكر على سبيل المثال أنه أُعِد، على سبيل متابعة اجتماع إقليمي نظمه الصندوق في هراري للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، اقتراح يدعو إلى تعزيز الرابطة الوطنية والإقليمية لنساء الأعمال في ٢٣ بلدا عضوا بغية التأثير على عملية السياسة التجارية والدعوة إلى الدعم المباشر.

أسباب العيش المستدامة

١١ - يسعى الصندوق، مستندا إلى خبرته الطويلة في مشاريع إقامة الأنشطة التجارية، إلى إيجاد طرق جديدة وأفضل لمساعدة المرأة على التمكن اقتصاديا. وتدرج الاهتمامات البيئية في جميع مشاريع إقامة الأنشطة التجارية، وذلك كشرط مسبق لإيجاد أسباب عيش مستدامة للمرأة. ويتحرك الصندوق ضمن برنامج الفرعي لأسباب العيش المستدامة في اتجاهين، مستفيدا من خبراته السابقة. فهو يدرك، أولا، حدود مشاريع المساعدة المباشرة ويدعم، بالتالي وبصورة متزايدة، بناء وتعزيز المنظمات والشبكات النسائية التي تمكن المرأة من التحكم بالموارد الاقتصادية، وتغيير علاقات المساومة في المنزل والمجتمع والسوق، والدعوة إلى إدخال تغييرات على السياسات الاقتصادية التي تؤثر في أسباب عيشها. وقد تعاون الصندوق، على سبيل المثال، مع شعبة الطاقة المستدامة والبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إقامة مشروع نموذجي في منطقة يوكاتان المكسيكية يدعى "محفل المرأة والتكنولوجيات التقليدية" ويدعم مبادرات الأعمال الحرة من السكان الأصليين ويلقي الضوء على معرفتهن المتوارثة ويوثقها. وبدأ الصندوق، ثانيا وبغية زيادة التركيز في عمله وبناء القدرة في مجالات مختارة، يتحول نحو نهج فرعي القطاع يستطيع من خلاله الوصول إلى أعداد كبيرة من النساء اللائي يواجهن تهديدات ومعوقات وفرصا مماثلة، بإتاحة فرص تبادل المعلومات والحوار بشأن السياسات والتدريب على الأعمال التجارية وتبادل المعرفة بشأن أفضل الممارسات في جميع القطاعات. وعلى سبيل المثال، نظمت في منطقة دير البلح في غزة، في إطار مشروع تنمية قدرات المرأة على مباشرة الأعمال الحرة وعلى القيادة، حلقة تدريبية نموذجية تحت شعار "بإشراف نشاطا تجاريا خاصا بك"، وذلك بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وبناء على نجاح هذا المشروع النموذجي، ستقدم في جميع أنحاء غزة برامج تدريبية مماثلة تستهدف إقامة صلة بين المرأة ومرافق الإقراض الاستثماري.

جيم - برنامج التمكين السياسي

١٢ - لا بد لتمكين المرأة سياسياً من أن يزيد تحكمها في حياتها سواء داخل الأسرة المعيشية أو خارجها، وأن تزيد قدرتها على التأثير في اتجاه المجتمع. ونتيجة لذلك، يتمثل هدف برنامج الصندوق للتمكين السياسي في تذليل العقبات والتحديات التي تمنع المرأة من المساهمة برؤيتها في إقامة عالم جديد تسوده المساواة والتنمية والسلام ومن المشاركة في بناء هذا العالم في إطار حقوق الإنسان العالمية المترابطة المتداخلة التي لا تتجزأ.

١٣ - وفي عام ١٩٩٦، كان لدى برنامج التمكين السياسي ثلاثة برامج فرعية هي: (أ) مراعاة نوع الجنس في الحكم، ويركز على تعزيز السياسات والخطط والبرامج والتشريعات التي تستجيب للفروق بين الجنسين كما يركز على القيادة وصنع القرار؛ (ب) حقوق الإنسان للمرأة، ويركز على تيسير زيادة فرص وصول المرأة إلى الآلية الدولية لحقوق الإنسان؛ (ج) بناء السلام وفض النزاعات، ويركز على الدور الذي يمكن أن تؤديه المرأة في بناء السلام.

مراعاة نوع الجنس في الحكم

١٤ - الحكم السليم حسب فهم الصندوق له هو نظام سلطة يمارس من خلال المؤسسات الديمقراطية والروابط القائمة على القيم والممارسات التي تؤكد على تمكين الشعب ومشاركته، وشفافية الدولة ومساءلتها، ومساهمة القطاع الخاص في تهيئة بيئة مواتية لتحقيق تنمية مستدامة محورها البشر وتراعي الفروق بين الجنسين.

١٥ - ويركز برنامج الصندوق المتعلق بالحكم على ما يلي: الاستجابة لاهتمامات الجنسين في السياسة العامة والتخطيط والبرمجة والتشريع؛ ومراعاة الفروق بين الجنسين في البيانات والاحصاءات؛ والقيادة وصنع القرار. ومن الأمثلة على ذلك ما كان من استضافة الصندوق لاجتماع للرؤساء التنفيذيين لوكالات الأمم المتحدة من أجل وضع إطار موحد للأمم المتحدة لدعم الجهود التي تبذلها حكومة الهند لتنفيذ منهاج عمل بيجين ضمن إطار خطتها الخمسية للتنمية. ودعم الصندوق أيضاً مشروعاً اضطلعت به نساء بارزات اشتركن في تنفيذ منهاج العمل وقدمن إلى الحكومة توصيات بشأن الطريقة التي يمكن أن تعالج بها ضمن الخطة القضايا المبينة في منهاج عمل بيجين.

حقوق الإنسان للمرأة

١٦ - زاد الصندوق في عام ١٩٩٦ من حدة تركيزه في مجال حقوق الإنسان للمرأة وصب اهتمامه على المجالات التي يتمتع فيها بتفوق نسبي كبير ويستطيع أن يقوم فيها بدور ميسر وحفاز في تنفيذ منهاج العمل على المستوى العملي. وركز الصندوق أنشطته خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير على ما يلي: (أ) إدماج حقوق الإنسان للمرأة في أوجه النشاط الرئيسية؛ (ب) مكافحة العنف ضد المرأة والقضاء عليه، مع تشغيل الصندوق الاستثماري لدعم العمل على القضاء على العنف ضد المرأة (انظر الفرع سابعا أدناه) من

أجل البدء في تمويل المشاريع في عام ١٩٩٧؛ (ج) زيادة معرفة المرأة بحقوقها كإنسانة وزيادة استخدامها لهذه الحقوق، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز فهم واستخدام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٧ - وكان من بين الطرق التي عمل بها الصندوق على إدماج حقوق المرأة في أوجه النشاط الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة تنظيمه من أجل الاجتماع السنوي للمقررين الخاصين جلسة إعلامية ركزت على ادماج الشواغل المتعلقة بنوع الجنس في تقارير حقوق الإنسان. وألقت هذه الجلسة الضوء على الطرق التي يمكن استخدامها لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة، القائمة على نوع الجنس، في التحقيقات التي يجريها المقررون المواضيعيون والقطريون الذين تعينهم لجنة حقوق الإنسان.

بناء السلام وفض النزاعات

١٨ - عمل برنامج التمكين السياسي على توسيع وتطوير أنشطته ودعمه للمرأة في مجال بناء السلام وفض النزاعات. وانصب تركيز ذلك العمل في بادئ الأمر على البلدان الأفريقية من خلال انشاء البرنامج الشامل المعروف بـ "المرأة الأفريقية في مواجهة الأزمة"، ولكنه توسع الآن ليشمل العمل في أمريكا الوسطى وآسيا والمحيط الهادئ.

١٩ - والصندوق ملتزم بتوسيع نطاق عمله مع النساء في بناء السلام وفض النزاعات بالطرق التالية: (أ) دعم الجهود الرامية إلى ضمان إشراك المرأة في أنشطة بناء السلام وفض النزاعات؛ (ب) تعزيز وإبراز مساهمة المرأة في هذا الصدد؛ (ج) إتاحة الفرص لإنشاء شبكات وتحالفات أشد متانة بين منظمات السلام النسائية.

٢٠ - ودعم الصندوق في بوروندي دراسة لتقييم الاحتياجات، كما دعم وضع وحدة عناصر تدريبية في تحويل النزاع. ودربت ٢٥ امرأة بوروندية في عام ١٩٩٦ باستخدام تلك الوحدة. ويجري حالياً وضع وحدة عناصر تدريبية لفض النزاعات يمكن استخدامها أيضاً لفض النزاع وبناء السلام.

دال - الاتصالات والعلاقات الخارجية

٢١ - وخلال عام ١٩٩٦، واصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الترويج لأعماله في مجال التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة بالطرق التالية: (أ) زيادة التعريف بالصندوق والتوعية به داخل منظومة الأمم المتحدة وتشجيع واضعي السياسات على مراعاة نوع الجنس في التفكير والممارسة الإنمائيين؛ (ب) وتنوع وتوسيع نطاق قاعدة مانهيه في القطاع الخاص وبناء وصيانة العلاقات مع الحكومات والمانحين المتعددي الأطراف؛ (ج) والاضطلاع بأنشطة إعلامية لإبراز تمكين المرأة على نطاق أوسع وزيادة الدعم له؛ (د) وإنتاج ونشر مواد الدعوة لتعزيز تحليل السياسات واتخاذ القرارات من أجل تمكين المرأة، بطرق منها مثلاً سلسلة المنشورات المعنونة "تأملات بشأن التجربة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي".

٢٢ - ومن المجالات الرئيسية التي عززها الصندوق استخدامه لتكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض التعاون الإنمائي، بإنشاء واستخدام برنامج رصد أحوال المرأة، وهي مبادرة مشتركة في شبكة الانترنت توفر منفذا إلى معلومات الأمم المتحدة المتعلقة بالنهوض بالمرأة على الصعيد العالمي. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٦، اشترك الصندوق وشعبة النهوض بالمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في رعاية حلقة عمل للخبراء بشأن المعلومات العالمية عن طريق تكنولوجيا شبكات الحواسيب في إطار متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ونتيجة لذلك الاجتماع، عمل الصندوق مع الشعبة والمعهد لتطوير برنامج رصد أحوال المرأة. وترتبط بهذا البرنامج صفحة الاستقبال الخاصة بالصندوق على شبكة الانترنت التي تتضمن معلومات عن الصندوق وأعماله.

ثالثا - إقامة شراكات داخل منظومة الأمم المتحدة

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زاد الصندوق من تنسيقه وتعاونه مع وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى. وبصفة خاصة، عمل الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونظام المنسق المقيم على توفير الدعم التقني والتشاور بشأن تنفيذ منهاج عمل بيجين ودمج نوع الجنس في السياسات العامة وعقد أفرقة مواضيعية مشتركة بين الوكالات بشأن نوع الجنس على الصعيد القطري، يشمل بعضها منظمات المعونة الثنائية والمنظمات غير الحكومية، وذلك لتنسيق الدعم التقني والمالي لتنفيذ منهاج العمل. ويرى الصندوق أن الدعم وسيلة لربط تمكين المرأة ودمج قضاياها على الصعيد القطري بمنظومة الأمم المتحدة وطريقة لحشد مختلف الجماعات بما فيها المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية والحكومات والوكالات المتعددة الأطراف، للعمل جميعا من أجل النهوض بالمرأة.

٢٤ - وفي عام ١٩٩٦، شارك الصندوق أيضا في فرق العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة والتابعة للجنة التنسيق الإدارية، والتي تعمل كحلقة وصل بين اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين والتابعة للجنة التنسيق الإدارية وفرق العمل الثلاث الأخرى، لضمان إدراج قضايا نوع الجنس في جداول أعمال جميع الفرق العاملة. كما تعاون الصندوق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن عنصر تمكين المرأة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية^(ب) الذي عقد في القاهرة في عام ١٩٩٤، وقام بأنشطة مشتركة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية، وعمل مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ووكالات أخرى للتخطيط والشروع في برنامج المرأة للقيادة والتمثيل.

رابعاً - الإدارة المالية

ألف - الدخل

٢٥ - خلال الفترة المالية الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، واصل الصندوق عملية تعزيز الضوابط المالية الشاملة، بما فيها الرصد المتواصل لأنشطة البرنامج. وقد بلغت نفقات البرامج والمشاريع ٣٦٥ ٠٠٠ دولار، بينما بلغ مجموع التبرعات في الصندوق ١٧ ١٥٦ ٠٠٠ دولار.

٢٦ - وخلال عام ١٩٩٦، بلغ مجموع التبرعات الفعلية المحصلة في الموارد الأساسية للصندوق من الحكومات المانحة ١٣ ٠٩٠ ٠٠٠ دولار، حيث شهدت انخفاضاً عن مجموع تبرعات عام ١٩٩٥ البالغ قدرها ١٥ ٠١١ ٠٠٠ دولار. وشمل مجموع عام ١٩٩٥ تبرعات خاصة غير متكررة قدمها ثلاثة مانحين، وبلغت ٣ ٤٧٩ ٠٠٠ دولار. وفي عام ١٩٩٦، تزايدت الموارد الأساسية بمبلغ ٦٦٤ ٠٠٠ دولار بالمقارنة مع التقديرات الأولية الواردة في التقرير المالي لعام ١٩٩٥ والبالغة ١٢ ٤٥٠ ٠٠٠ دولار. وقد نشأ هذا عن زيادات في التبرعات السنوية لـ ١١ حكومة، إلى جانب تبرعات قدمتها لأول مرة ٥ حكومات مانحة.

٢٧ - وعقد مؤتمر إعلان التبرعات لعام ١٩٩٧ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وأسفر عن إعلان تبرعات كتابيا وشفويا قدرها ٦ ٣٨٤ ٠٠٠ دولار من ٢٨ حكومة مانحة. ويمثل هذا المبلغ زيادة قدرها ٦٧٤ ٠٠٠ دولار بالمقارنة مع مجموع تبرعات عام ١٩٩٦ البالغ قدرها ٥ ٧١٠ ٠٠٠ دولار. وإذا أضيفت هذه التبرعات المعلنة إلى ما ستمخض عنه الاتصالات غير الرسمية التي أقامها الصندوق مع المانحين الذين لم يعلنوا عن تبرعات، في عام ١٩٩٧، تبين أن الصندوق يمكن أن يتوقع الحصول على حد أدنى من التبرعات يقدر بمبلغ ١٣ ٠٦٠ ٠٠٠ دولار من ٥٦ حكومة مانحة.

باء - إعادة إقرار طريقة الاحتياطي التشغيلي والتمويل

الجزئي للصندوق

٢٨ - وخلال عام ١٩٩٦، عمل الصندوق على نحو وثيق مع شعبة المالية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعادة إقرار الاحتياطي التشغيلي لديه ووضع طريقة منقحة لنظام التمويل الجزئي في الصندوق. وسيتيح نظام التمويل الجزئي للصندوق إعادة بناء برنامجه وتوفير الاعتمادات لبرامج أوسع تدوم مدة أطول ويكون لها أثر متواصل أكثر على مجالات البرامج الفرعية للصندوق. وقد وافق المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧ على طريقة التمويل الجزئي.

خامسا - الرد على التقييم الخارجي واستراتيجية الصندوق وخطة أعماله

ألف - الرد على التقييم الخارجي

٢٩ - خضع الصندوق في عام ١٩٩٦ لتقييم خارجي بناء على طلب المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. واستعرض التقييم عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على مدى الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٥، بما فيه برامج الصندوق وتشغيل المنظمة ذاتها. وحدد تقرير التقييم مكانين شتى من مكانين قوة المنظمة عموما وقدم توصيات لإدخال تحسينات. وأبرز مثلا أن استراتيجية برنامج الصندوق وأداءه ينسجمان مع ولاية تمكين المرأة المنوطة به وأن دوره في مجال إقامة الشبكات وإسداء المشورة والتوسط بين المنظمات النسائية والحكومات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى يساهم في النهوض بالمرأة. ولاحظ التقرير أن الصندوق يحتاج إلى نظام أفضل لإدارة المعلومات، وإلى تحسين المرافق المادية وإعادة توجيهه صوب إدارة تسعى إلى تحقيق النتائج.

٣٠ - وبعد تقديم تقرير التقييم الخارجي، ناقش الموظفون على الصعيد الإقليمي وعلى صعيد المقر توصيات التقييم في حلقة العمل السنوية للتخطيط الاستراتيجي وركزوا بصفة خاصة على التغييرات المحتملة إدخالها على أعمال الصندوق مستقبلا مراعاة لتلك التوصيات. كما أعد الصندوق ردا أوليا على التقييم معنونا: "المتابعة الأولية للتقييم الخارجي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: الرد على التوصيات الرئيسية"، وردا أكثر تفصيلا للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، مؤرخا ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، معنونا "رد على توصيات التقييم الخارجي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة".

٣١ - وأجمل الرد المفصل على التقييم الخارجي السبل التي سينظم بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة برامجها وعملياته استنادا إلى مكانين القوة وأوجه الضعف التي حددها تقرير التقييم. وذكر بصفة خاصة أن الصندوق سيعمل على ضمان (أ) زيادة التركيز في البرمجة وعلى تحسين تتبع أثر أعماله؛ (ب) وتوطيد أركانه كمنظمة للتعليم والدعوة؛ (ج) وتحسين قدرته على أن يكون أداة حفز فعالة داخل منظومة الأمم المتحدة؛ (د) والتحول إلى مركز للدراسات المتطورة لمسائل المرأة والتنمية؛ (هـ) والحرص على فعالية وكفاءة التنظيم والإدارة اليوميين؛ (و) وتعزيز شراكته مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة.

باء - الاستراتيجية وخطة الأعمال

٣٢ - واستجابة للنتائج التي توصل إليها التقييم الخارجي وبناء على طلب المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، وضع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الاستراتيجية وخطة للأعمال للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠. فخطة الأعمال هي الأداة الحاسمة

في أعمال الصندوق في السنوات الثلاث القادمة. وهي تعكس نية الصندوق، المبينة بشكل مباشر في ولايته، في جعل أعماله أكثر تركيزاً توخياً لأقصى قدر من الفعالية. وتعكس الخطة الدروس والملاحظات المستفادة من التقييم التنظيمي المضطلع به في عام ١٩٩٦. وتجسد التزام الصندوق بدعم جهود دمج قضايا المرأة على جميع مستويات عمله: مع الحكومات ونظام المنسقين المقيمين ومنظومة الأمم المتحدة. وأخيراً، ترتبط الخطة ارتباطاً مباشراً بالتوصيات والالتزامات الواردة في منهاج عمل بيجين.

٣٣ - وتوجز خطة الأعمال ولاية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وهدفه؛ وطبيعة أعمال الصندوق، بما في ذلك تحديد عمله والكيفية التي ينجز بها عمله والجهات التي يعمل معها؛ ومعايير اختيار البرامج؛ والفرص والتحديات الجديدة في البيئة الخارجية المتغيرة؛ والعوامل الداخلية؛ والأهداف الاستراتيجية الستة. وترمي تلك الأهداف إلى: (أ) زيادة الخيارات المتاحة للمرأة، لا سيما المرأة التي تعيش في حالة فقر، من خلال البرمجة المركزة في مواضيعه الفرعية الثلاثة؛ (ب) وتعزيز فعالية الصندوق بالتوسع في الروابط الاستراتيجية بالخبرة الفنية على المستوى الميداني والأخذ بمبادئ منظمة قائمة على التعلم؛ (ج) وتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على دعم تمكين المرأة وإدماج نوع الجنس في صلب سياساتها وبرامجها؛ (د) وضمان قيام موظفي الصندوق ونظمه للإدارة المالية والبرنامجية بدعم أهداف وبرامج المنظمات دعماً فعالاً وكفؤاً؛ (هـ) وتعزيز الشراكات مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة لزيادة فهم العمل الذي يقوم به الصندوق وأهميته في تمكين المرأة؛ (و) وبناء قاعدة موارد أكبر حجماً وأكثر تنوعاً. وتشمل الاستراتيجية وخطة الأعمال خطة عمل للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠، تجمل الأنشطة والنتائج المتوقعة التي ستمكن الصندوق من تحقيق أهدافه الاستراتيجية الستة.

سادساً - متابعة المؤتمرات العالمية

٣٤ - في عام ١٩٩٦، شارك الصندوق في مؤتمر قمة الأغذية العالمي المعقود في روما ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) المعقود في اسطنبول وشارك في العمل بصورة وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات والمنظمات النسائية في متابعة تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة السابقة، لا سيما المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. واستخدم الصندوق ثلاث استراتيجيات في هذا الشأن هي: (أ) القيام بالدعوة وتقديم الدعم التقني لوكالات الأمم المتحدة والحكومات من أجل تعزيز فهمها والتزامها بتنفيذ التزامات بيجين؛ (ب) ودعم المنظمات النسائية وغيرها من منظمات المجتمع المدني للعمل والتخطيط الاستراتيجي معاً من أجل تحديد أولوياتها ورؤيتها لأولويات التنفيذ؛ و (ج) حملات التثقيف العامة لإقامة قاعدة جماهيرية للتنفيذ فيما بعد انعقاد المؤتمرات. وكثيراً ما يتسم دور "الوساطة" الذي يؤديه الصندوق بأهمية تزيد عما يسهم به من دعم مالي في تلك العملية؛ إلا أن برنامج المستشارين الإقليمي التابع للصندوق حصل على أموال من مجموعة متنوعة من المصادر لدعم عدد كبير من الأنشطة فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل.

٣٥ - ولدى العمل في وضع منهج متكامل ومنسق لمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، شارك الصندوق في عدد من المبادرات العالمية. وكما جاء في الفقرة ٢٤ أعلاه، الصندوق عضو في اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، التي يرأسها مستشار الأمين العام لشؤون المرأة ويعمل بمثابة مركز اتصال بين اللجنة وفرق العمل الأخرى المشتركة بين الوكالات لكفالة إدماج بعدد نوع الجنس في عملها بشأن تنفيذ أهداف المؤتمر. وعقد الصندوق أيضا اجتماعات أفرقة موضوعية مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة معنية بنوع الجنس على الصعيد القطري من أجل تنسيق متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة.

٣٦ - ويستخدم المحل المذكور أعلاه في الشبكة العالمية بالانترنت والمعنون "رصد أحوال المرأة" كمصدر للمعلومات بشأن الأنشطة المتصلة بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وتنفيذ منهاج العمل وكعامل حفاز يشجع المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية والحكومات على العمل في متابعة مؤتمر بيجين.

٣٧ - وفي عام ١٩٩٦، ساعد الصندوق المرأة في بلدان نامية على أن تضع رؤيتها لنفسها ولأسرتها ولمجتمعاتها المحلية وللعالَم موضع التنفيذ، كما هو مجسد في منهاج العمل. وقدمت مساعدات تقنية وفنية للحكومات وللجماعات النسائية في ٥٥ بلدا. وفي الجنوب الأفريقي والهند والبرازيل وتايلند والسنغال، عقد الصندوق اجتماعات مشتركة بين الوكالات لدعم نظام المنسق المقيم، ووضع منهاج تعاونا لتنفيذ منهاج العمل، وتوسط لإقامة علاقات عمل بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة.

٣٨ - ومع مواصلة الصندوق تنفيذ الأهداف المضمنة في استراتيجيته وخطة أعماله، سيعمل على إدماج مبادئ إقامة منظمة قائمة على التعلم، وتحسين نظم الاتصالات والمعلومات والتقصي لديه والقيام باستثمارات استراتيجية من أجل الحصول على موارد خارجية عن طريق العمل التعاوني. وسيواصل الصندوق العمل بالمشاركة داخل منظومة الأمم المتحدة والاستفادة من الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل اتباع نهج أكثر تنسيقا لتسليم المساعدات الإنمائية للأمم المتحدة.

سابعاً - دور صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في القضاء على العنف ضد المرأة

٣٩ - رحبت الجمعية العامة في قرارها ١٦٦/٥٠ بإعلان ومنهاج عمل بيجين اللذين تمت الموافقة عليهما في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقد عام ١٩٩٥، واللذين تضمنتا توصيات لمنع وإزالة جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتيات، وأشارت الجمعية العامة إلى قراراتها ١٠٤/٤٨ و ١٠٧/٤٨ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، اللذين أصدرت فيهما الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة وأعادتا تأكيد الدور الحفاز الذي يؤديه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تيسير جهود الحكومات والمنظمات غير الحكومية لدعم الأنشطة الابتكارية التي تفيد المرأة بصورة مباشرة وتسمح بتمكينها. وحثت أيضا الحكومات على تخصيص الموارد الكافية للأنشطة المتصلة بالقضاء على العنف ضد المرأة، بما في ذلك

الموارد اللازمة لتنفيذ خطط العمل على جميع المستويات المناسبة وفقا للفقرة ١٢٤ (ع) من منهاج عمل بيجين.

٤٠ - وفي القرار نفسه، أكدت الجمعية العامة من جديد تقديرها للمبادرات التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في الدعوة لقضايا المرأة، بما في ذلك إسهامه في إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، ومشاركته في متابعتهم، وبخاصة فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى مكافحة العنف ضد المرأة؛ وأشاد بالصندوق لدوره في تعزيز القدرات الوطنية من أجل تحسين حالة المرأة؛ وأوصى الصندوق باستعراض وتعزيز برنامج عمله في ضوء منهاج عمل بيجين. وفضلا عن ذلك، طلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يجري مشاورات مع أجهزة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، من أجل النظر في إمكانية إنشاء صندوق استثماري، في نطاق الولاية والهيكل والإدارة القائمة للصندوق، دعما للإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة، بما في ذلك الإجراءات المتخذة من جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

٤١ - وعقب التوجيهات التي قدمتها الجمعية العامة في قرارها ١٦٦/٥٠، قرر مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنشاء صندوق استثماري لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة يتولى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إدارته وتنظيمه. وتم إرسال رسائل إلى جميع الدول الأعضاء والمراقبين لإخطارهم بهذه المبادرة الجديدة.

٤٢ - شملت الخطوات الإضافية المتخذة لبدء تشغيل الصندوق الاستثماري إجراء مشاورات مع أجهزة وهيئات وصناديق وبرامج أخرى في منظومة الأمم المتحدة فضلا عن شركاء من المنظمات غير الحكومية بشأن وضع اختصاصات الصندوق الاستثماري. وتم أيضا تنفيذ الآليات المالية والتنظيمية لإدارة الصندوق الاستثماري.

٤٣ - ويرد مجمل تفصيلي للمعايير التي وضعت للصندوق الاستثماري في تقرير قدمه مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى لجنة مركز المرأة في دورتها الحادية والأربعين في شهر آذار/ مارس ١٩٩٧^(د).

٤٤ - ووضعت معلومات عن وجود الصندوق الاستثماري على شبكة الانترنت عن طريق صفحة "رصد أحوال المرأة" وتم توزيعها عن طريق شبكة مستشاري البرنامج الإقليميين التابعة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ويقوم هؤلاء المستشارون بإرسال معلومات عن الصندوق الاستثماري إلى شركاء من المنظمات غير الحكومية عاملين في مجال حقوق الإنسان للمرأة والقضاء على العنف القائم على أساس نوع الجنس في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع موظفو صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مع وفود ودعاة منظمات غير حكومية حضروا دورات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة مركز المرأة، ولجنة حقوق الإنسان لإبلاغها بإنشاء الصندوق الاستثماري. وقد قدمت بيانات بشأن آلية التمويل في محافل دولية شتى، لا سيما في المحافل التي ركزت على تنفيذ منهاج عمل بيجين.

٤٥ - وقام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بالتشاور مع شبكته من مستشاري البرنامج الإقليميين وبعد دراسة ممارسات المنظمات والمؤسسات الأخرى في ميدان التعاون الإنمائي، بوضع مبادئ توجيهية للتمويل، باستخدام قرار الجمعية العامة ١٦٦/٥٠ واختصاصات الصندوق كمبادئ توجيهية.

٤٦ - وبحلول حزيران/يونيه ١٩٩٧، كان الصندوق الإنمائي قد تلقى ما يزيد عن ١,٢ مليون دولار كمساهمات من الحكومات (انظر الفقرة ٥٧).

٤٧ - وقد استلزم تنظيم الصندوق الاستثماري تطوير عملية لتقييم المقترحات المقدمة للتمويل. وقد سعى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أيضاً، حيثما قدمت المقترحات في وقت مناسب، إلى العمل مع المستفيدين المحتملين من المنح، لكفالة توفير جميع المعلومات ذات الأهمية الحاسمة قبل اجتماع اللجنة.

٤٨ - ومن أجل كفالة التعاون مع الشركاء الآخرين، نظم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عقد اجتماع للجنة الموافقة على المشاريع لاختيار أنشطة للتمويل.

٤٩ - وشملت المواد المقدمة لاجتماع اللجنة بيانات أساسية عن ولاية الصندوق الاستثماري واختصاصاته ومعايير الاختيار والمبادئ التوجيهية لتشغيله، فضلاً عن صفحات حقائق عن كل اقتراح من المقترحات كي ينظر فيها في الدورة.

٥٠ - وقد اجتمعت اللجنة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ودعي جميع موظفي برنامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في المقر للاشتراك في هذه الاجتماعات، كما دعي إليها ممثلان من شبكات المنظمات غير الحكومية يعملان في مجال العنف ضد المرأة. ومن أجل كفالة التعاون والمساهمة من الوحدات والصناديق والبرامج الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، دعا صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ممثلي شعبة النهوض بالمرأة، والمقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة، ومركز حقوق الإنسان، وشعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، لحضور هذه الاجتماعات.

٥١ - ونظرت اللجنة أيضاً في ٣٦ مشروعاً وأوصت بـ ٢٣ مشروعاً للموافقة عليها. وبلغ مجموع النفقات ٣٧٥ ٨٦٨ دولاراً.

٥٢ - وتم تمويل مشاريع في البلدان التالية: إثيوبيا، الأردن، إكوادور، باكستان، البرازيل، بوليفيا، بيرو، ترينيداد وتوباغو، جنوب أفريقيا، السنغال، الفلبين، فنزويلا، كمبوديا، كوت ديفوار، كولومبيا، كينيا، المكسيك، الهند. كما تلقى مشروعات إقليمييان ذوا شبكات من المنظمات غير الحكومية ودراسة عالمية واحدة.

٥٣ - وتمثل المبادرات التي تم تمويلها طائفة واسعة من الاستراتيجيات التي اتخذتها جماعات وطنية وإقليمية للقضاء على العنف القائم على نوع الجنس وهي: حملات تثقيفية، وبناء قدرات المنظمات النسائية، وتغيير القوانين ذات الصلة، وجعل المرأة تدرك حقوقها، والتعليم العام بشأن قوانين وحقوق المرأة المتعلقة بالعنف في المجتمعات الريفية والحضرية المحلية، والبحث الموجه نحو تحقيق أغراض عملية، وتعزيز مهارات الدعوة لدى المرأة في العمل بشأن العنف القائم على نوع الجنس والعنف الموجه ضد العاملات المهاجرات، وبرامج تدريبية شتى موجهة إلى الشرطة والقضاء والمدرسين والعاملين في مجال الصحة والإدارة العامة.

٥٤ - ومن المقرر أن تبدأ معظم الأنشطة المعتمدة لدورة المنح الأولى أنشطتها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وتم إبلاغ كل من حصل على منحة بأنه سيلزم تقديم تقييم لأثر مبادرته في نهاية مشروعه، من أجل كفالة توثيق المشاريع التي يدعمها الصندوق الاستثماري وتيسير تقييم الأثر العالمي لهذه المبادرة في مرحلة لاحقة. وليس من شأن هذا أن يساعد فقط في تشكيل بؤرة تركيز ومعايير الصندوق الاستثماري نفسه فقط، وإنما سيقدم معلومات حاسمة للجمعية العامة وغيرها من الوكالات في منظومة الأمم المتحدة بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة من المبادرات الابتكارية والحفازة التي يضطلع بها تحت رعاية الصندوق الاستثماري.

٥٥ - ومن المقرر أن تجرى في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ الدراسة الاستعراضية القادمة للمقترحات تحت الصندوق الاستثماري. ويجري حالياً إرسال ونشر معلومات إضافية ومستمرة عن وجود الصندوق الاستثماري ومعاييرها، من أجل تشجيع زيادة توسيع نطاق المقترحات. ونظراً لتوسيع نطاق ولاية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من أجل العمل في شرقي ووسط أوروبا وفي البلدان الأعضاء في رابطة البلدان المستقلة، يصنع الصندوق استراتيجية للوصول إلى جماعات الدعوة للمرأة والحكومات في تلك المنطقة للتماس الحصول على مقترحات لدورة التمويل القادمة.

٥٦ - ويقوم صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للمرأة بإعداد أنشطة للاحتفال بمرور ٥٠ عاماً على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واستعراض خمسي للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان واستعراض لجنة مركز المرأة لفصول منهاج عمل بيجين المتعلقة بالعنف وحقوق الإنسان والنزاع المسلح والطفلة. ويمثل الصندوق الاستثماري مساهمة هامة في عمل الأمم المتحدة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيكفل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة استمرار انعكاس الدروس المستفادة من أنشطته التنفيذية في المناقشات التي تجرى على صعيد السياسات وإبلاغ هذه المعلومات إلى المشتركين فيها.

٥٧ - ووصل مجموع منح دورة التمويل للصندوق الاستثماري في حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى ما مجموعه ٣٧٥ ٨٦٨ دولاراً (انظر الفقرة ٥١ أعلاه). وفيما يلي المساهمات التي قدمت إلى الصندوق الاستثماري حتى حزيران/يونيه ١٩٩٧: أستراليا ١٨٨ ٧٥ دولاراً؛ إيطاليا ٣٤٣ ١١٨ دولاراً؛ الدانمرك، ١٢٦ ٨٤ دولاراً؛ جمهورية

كوريا، ١٠ ٠٠٠ دولار؛ مالطة، ١ ٠٠٠ دولار؛ موريشيوس، ٥٤,٠٦ دولار؛ اليابان، ساهمت بمبلغ ١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار.

٥٨ - ويعمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على الحصول على مساهمات إضافية من الدول الأعضاء لتغذية موارد الصندوق الاستئماني، كي يتسنى تمويل الدورة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بمبالغ ذات شأن.

الحواشي

(أ) A/CONF.177، الفصل الأول، القرار ٨، المرفق الثاني.

(ب) انظر تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18).

(ج) A/CONF.157/24 (Part 1)، الفصل الثالث.

(د) A/CN.6/1997/8، المرفق.

- - - - -